ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Grammatical Convergence between Inflection and Non-inflection of Nouns in Arabic Language

Asst. Prof. D . Ammar Taha Ahmed

Tikrit University
The College of Education for Humanities
Department of Arabic Language

* *Corresponding author: E-mail* :
ammartaha10@tu.edu.iq

Keywords:
rapprochement ,
syntax ,
expression ,
building ,
origin ,
effect .

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 20 July. 2020
Accepted 17 Aug 2020
Available online 21 July 2023
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

This research deals with accurate relationships and associations between inflection and non-inflection of nouns in the structures of Arabic grammar. It is mainly concerned with the detection of features of convergence between inflection and non-inflection of nouns. The research proves the gradient convergence in the categories of inflection and non-inflection of nouns. This convergence is intended for precise purposes. Each change refers to the degree of usage. Thus, the inflected noun may approach the uninflected noun for a purpose and vice versa. So, each violation of the original usage happens due to the convergence towards and the other party. The number of categories of inflected and non-inflected nouns is more than known among the interested community. This enhances the development of exploring the system of Arabic grammar greatly. It also helps in understanding the dimensions of diversity in inflection phenomenon which is regarded as the most significant axis in the system of Arabic grammar. It contributes to understanding the non-inflection phenomenon and its affinity with the inflection phenomenon as well. This study involves convergence of definitions, representation and form of architectural signs, sculptors' terminology, expression and architectural types of their branches, and the impact of grammar work on changing signs. The changes in expressing its functional connotation, as well as the impact of structural changes on the connotation, and the similarity between form and content

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.30.7.1.2023.08

التَّقاربُ النحويُّ بينَ الإعرابِ والبناءِ في اللّغة العربيّة

أ.م.د. عمّار طه أحمد/ جامعة تكريت / كلّية التربية للعلوم الإنسانيّة

الخلاصة:

يتناولُ هذا البحثُ العلاقاتِ الدقيقةَ والخيوطَ الرابطةَ بينَ الإعرابِ والبناءِ في تراكيبِ النَّحْوِ العربيّ ، ويُعنى باكتشافِ سِمَةِ التَّقاربِ بينَ الإعرابِ والبناء ، إذ أثبتَ البحثُ وجودَ التقاربِ والتَّدرُّجِ فيه في فروعِ الإعرابِ والبناء ، وأنَّ هذا التقاربَ كان مقصودًا لغاياتٍ دقيقةٍ ، وكلُّ تغيّرٍ يُشيرُ إلى درجةٍ من درجاتِ الاستعمال ، فالمُعَربُ قد يقتربُ من المبنيّ لغايةٍ ، والمبنيُّ قد يقترب من المُعْربِ لغايةٍ ، وكلُّ مخالفةٍ

للأصلِ كانت لوجودِ تقاربٍ نحوَ الطرف الآخَر ، وعددُ الفئاتِ المُعرَبة والمبنيّة هي أكثرُ مِمّا اشتهر بين الوسطِ الدراسيّ ، وهذا يُعزّز كثيرًا في تطويرِ اكتشافِ نظامِ النَّحوِ العربيّ ، ويُساعدُ على فَهْمِ أبعادِ التَّنَوّع في الإعرابِ الذي يُعدُّ المحورَ الأكبرَ شأنًا في نظامِ النَّحوِ العربيّ ، وكذلك البناءُ وما لهُ من تقاربٍ مع الإعرابِ .

تناولَ هذا البحثُ التقاربَ في التعريفاتِ ، وفي شَكْلِ علاماتِ الإعرابِ والبناءِ ، وفي التَّسمياتِ الاصطلاحيّة التي أطلقها النُّحاةُ على فروعهما ، وفي أنواعِ الإعرابِ والبناء ، وأثرِ العمل النّحويّ في تغيير علاماتِ الإعرابِ لتغيّر دلالاتها الوظيفيّة ، وما يقاربها من تغيّر في البناء لتغيّر الدلالات ، والتقاربَ بين الشكل والمضمون بينهما .

الكلمات المفتاحية : تقارب ، نحو ، إعراب ، بناء ، أصل ، تأثير .

مقدّمة :

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ، والصلاةُ والسلامُ على نبيّنا محمّدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعينَ ، وبعدُ ؛

إنَّ سَعَةَ العربيّةِ وأنظمتَها المتقدِّمَةَ مكّنَتْها من تجاوزِ مُشكلاتٍ كثيرةٍ مِمّا تواجهُهُ اللغاتُ من مُشكلاتٍ بينَ قوانينها واستعمالاتها ، والنَّحْوُ نظامُ الكلامِ العربيّ ، فَكلَّما كان مُحكمًا ومُستعمِلُه مُنضبِطًا كانت المعطياتُ أفضلَ .

ويُعدُّ الإعرابُ هو الميدانَ الأكبرَ الذي يُعَوَّل عليه في اعتماد التغيير الشكليّ علامةً للتغيير المعنويّ للكلمات ، وللقدراتِ الكبيرةِ التي تتمتَّعُ بها العربيّةُ استطاعت أنْ تتجاوزَ المشكلاتِ التي تواجهها عندما تمتنعُ الأشكالُ من التغيُّر ، وكذلك العكس، إذ أفادت العربيّةُ من ثبوتِ الأشكالِ كنَمَطٍ تحويليٍّ ، فيمكنُ تحويلُ كلمةٍ معربةٍ إلى مبنيّة للوصول إلى نمطٍ جديدٍ والإفادة من ذلك النمط في خَصْيصَةٍ تُعدُّ زائدةً على خَصائصِ الإعراب لتلك الكلمة .

مِنَ الباحثين مَنْ يرى أنَّ النحاةَ المتقدّمين يُصنِّفون البناءَ جزءًا من الإعراب التطبيقيّ ، فيكونُ الإعرابُ التطبيقيُّ أوسعَ من الكلمات المعرَبة أصالةً.(علّوش، 1997 : 178).

ويكثُرُ عندَ الباحثينَ في النَّحو العربي تتبُّعُ الفروقِ بين المسائل المتقاربة للتمييز بينها ، ولكنْ من الضَّرورة بمكانٍ أن تتناولَ البحوثُ العلميّةُ التقاربَ بينها ومحاولةَ اكتشافِ أسبابِ التَّقاربِ وأبعادِه اللفظيّة والمعنويّة ومدار العملِ النحويّ ، فهذا له أثرٌ كبيرٌ في توضيح التَّصوّر الذي يكمُنُ في أصول اللغة العربيّة ، وله أثرٌ بالغٌ في إجادة استعمالها .

تذهب بعضُ البحوثِ الحديثة إلى أنَّ التقاربَ الحقيقيَّ في النحو العربي يكمن في عمقِ المعاني وإنْ تغيّرت الأشكال ، فعندَما يكون اسمُ الفاعل مبتدأً فإنّه يرفع فاعلا سادًّا مسدّ الخبر ، وسبب هذا هو التقارب المعنويُّ بينه وبين الفعل ، وهي قضيّة رئيسة في عمق المعنى في النحو العربيّ.(شرف الدين 1984 :7).

غايةُ البحث :

يهدف هذا البحثُ إلى إيجادِ المشتركاتِ وما قاربَها بين الإعرابِ والبناء اصطلاحا ، وشكلا، ولفظًا ، ونوعًا ، وعملا ، ودلالةً ، ومن الحوافز لهذا البحث أنَّ التعريفاتِ لوحدِها لا تُسعِفُ ، ولربّما فُهِمَ منها عكسُ المطلوب منها .

مشكلةُ البحث :

التداخلُ بينَ الإعرابِ والبناء من جهة الأشكال والكيفيّات يتعارضُ أحيانًا مع غاياتها في الأصول النحويّة ، ولا بدَّ من تقصّي مواضعِ التقارب بينهما بطرائقِ الاستدلال لدفعِ ظاهرِ التعارض .

خطّةُ البحث :

قسَّمتُ البحثَ على ستّة مطالب : الأوّل : في التعريفات ، والثاني : في شكل العلامات ، والثالث : في الألقاب والتسميات ، والرابع : في أنواع الإعراب والبناء، والخامس : في أثرِ العمل النحويّ والدلالة فيها ، والسادس : في التقارب بين الشكل والمضمونِ فيهما .

المطلب الأوّل : تعريفاتُ الإعرابِ والبناءِ والتّقاربُ النّحويُّ فيها :

نذكر هنا ما نحتاجُ إليه من تعريفاتٍ تخصُّ مادّةَ البحثِ :

1. الإعراب : جاء تعريفُ الإعرابِ عند النحاة على نوعين : لفظيٍّ ومعنويٍّ :

فاللفظيُّ : هو ما جيء به من علامةٍ لبيان أثرِ العامل ، من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذفٍ (ابن مالك ، تسهيل الفوائد 1967 : 7) ، واختصارًا عند النحاة يطلقونه على الحركات اللاحقة آخرَ المعرَباتِ من الأسماء والأفعال (أبو حيّان 1998: 833)، وحقيقةُ ما حدثَ هنا أنَّ العاملَ سببٌ للمعاني المتغيّرة التي تتعاور المعرب ، والمعاني سببٌ لِلحركات (ابن كمال باشا 2002 :77)، وعلى هذا فيُقصد بالإعراب اللّفظيّ ما كان من علاماتٍ دالّةٍ على التغيير.

والمعنويُّ : ((هو تغيّرٌ في آخرِ الكلمة أو ما كالآخر لعاملٍ دخلَ عليها نفسها ، والحركاتُ علاماتُ الإعرابِ ، ودلائلٌ عليه ، وهو ظاهرُ قول سيبويه)) (ابو حيّان 1998 :833) ، إذن ؛ فالنحاة اختلفوا في حقيقة الإعراب ، فالذين يرونه لفظيًّا ذهبوا إلى ظاهر الأثر ، والذين يرونه معنويّا ذهبوا إلى سبب الأثر ، والأقربُ أنّه معنويٌّ ، لأنّه يلائم مفهومَ الإعراب وتنوّعه ، ومصطلح (الإعراب) لا بدّ أن يشمل جميع مضامينه ، والحركاتُ دلائلٌ عليه ، ففي قولنا : (زيدٌ) اسمٌ معربٌ؛ أي : متغيّرٌ بحسب العوامل ، وهذا التغيّر هو الإعراب ، والحركة علامةُ إعرابه ، ولو كانت الحركاتُ هي الإعراب لكان ينبغي أن يقال : (الإعرابات)، لتلائم التعريف .

وأمّا من جهةِ مقاصدِ الإعراب ؛ فإنّ الإعرابَ تغييرٌ في أواخرِ الكلماتِ للدلالةِ على تغيّر المعاني التي تناوبت عليها (الرّضي 1996 :56/1، 57) ، ولذا ذهب قسمٌ من النحاة بأنَّ إعرابَ الفعلِ يختلفُ عن نوعِ إعرابِ الاسم لأنّه لم تتعاور عليه المعاني ، بخلافِ من يرى أنّ الفعل مشتركٌ بتعاور المعاني عليه (الحلبي 2005 : 98) .

2. أنواع الإعراب : للإعراب أربعةُ أنواعٍ : الرفعُ والنّصبُ والجرُّ والجزم ، ويشتركُ الاسمُ والفعلُ المعربانِ بالرفعِ والنّصب ، ويختصُّ الاسمُ بالجرّ والفعلُ بالجزم .(ابن عقيل 2004 :43/1) .

2. المُعرب من الكلام : الإعرابُ عند البصريين أصلٌ في الأسماء فرعٌ في الأفعال ، وعند الكوفيين أصلٌ في كليهما ، وبعضُ المتأخرينَ يجعلون الفعلَ أحقَّ بالإعراب من الاسم .(ابو حيان 1998 :834)

قال الجُزُولي (ت 607هـ) : ((وأصلُ الإعرابِ للأسماء ، لأنّها لا تتغيّر صيغتها لتغيّر المعاني عليها وليست كذلك الأفعال)) .(الجزولي 1988 : 8)

ولمّا كان الإعرابُ يدلُّ على تغيّر المعاني أتَوا به بعد انتهاء الكلمة المعربة كي يُفهم معنى موضعها بعد معرفة معناها بذاتها فيعيّنُ لها الإعرابُ معنى موضعِها من الكلام .(الزجاجي 1979 : 76)

3. الحركة : هي أثرُ التَّحرّك ، وقد تكونُ مظهرًا إعرابيًّا تُحقِّقه العواملُ المعنويّة أو اللفظيّة فتجلبُ للكلماتِ الداخلةِ عليها إحدى الحركاتِ الثلاث الضمّة أو الفتحة أو الكسرة (اللبدي 1985 :63) ، وأسباب الحركة في المبنيّ تختلف عن أسبابها في المعْرَب (اللبدي 1985 :63 ، 64) ، ولن نتطرّقَ للحركات العارضة مثلَ التقاء الساكنين، والمجاورة ، وحركة النقل ، وحركة المناسبة ، وبين بين ، فهذه ناتجة عن تأثيرات صوتيّة لا علاقة لها بقوانين الإعراب والبناء .(الفرّاء 1983 :3/1)(رحمة 1904: 16) (الجبالي 2005: 13)

4. علاماتُ الإعراب : الأصلُ فيها : الضمّة، والفتحة، والكسرة، والسّكون الذي هو حذف الحركة (الأزهري 2000 :57/1) ، والعلامات الفرعيّة متنوّعة ، فمنها إبدالُ حركةٍ بأخرى مثل الفتحة في جرِّ الممنوعِ من الصّرفِ ، والكسرة في نصب ما جُمِعَ بالألفِ والتّاء المزيدتينِ ، ومنها الحروف ؛ مثل لغةِ الإتمام في الأسماء الستّةِ ، والألف والياء في المثنّى ،والواو والياء في جمع المذَكّر السالم ، وهذا ما يتعلّق بالحركات التي تظهر ، وأمّا التي لا تظهر فهي الحركاتُ المنويّةُ التي لا يُلفظُ بها (الفارسي ، المسائل العسكريات : 109) ، فهذه تقدّر بحسبِ موضع المعرب .

5. تنوينُ التَّمكين : وهو تنوينٌ يلحق الأسماءَ المعرَبة إعرابًا تامّا ويشمل النَّكرةَ . وهي الأصل . مثل : (نهرٌ / نهرًا / نهرٍ) والمعرفة ، مثل : (زيدٌ / زيدًا / زيدٍ) ،والاسمُ منه الجامد كما تقدّم ، والمشتقُّ ، مثل : (عابدٌ / عابدًا / عابدٍ).(ابن عقيل 2004 : 20/1 ، 37)

وهذا تنوين يختصّ بالاسم ، وله أكثر من فائدة ، فهو فرقٌ بين المنصرف وغير المنصرف ، وبين غير المضاف من المضاف ، وعلامة على تمكّنِ الاسم في الاسميّة وبعده عن البناء ، ودلالة على الخفّة .(ابو حيان 1998 : 667)

6. البناء : هو قسيم الإعراب ، ولغةً : وضعُ شيءٍ على شيءٍ على صفةٍ يُراد بها الثبوت (ابن منظور 510/1) ، واصطلاحًا : هو الذي جيء به ليس لبيان مقتضى العامل من شَبَهِ الإعراب ، وليس للحكاية ، أو إتباعًا ، أو نقلا، أو تخلّصا من التقاء الساكنين (ابن مالك ، تسهيل الفوائد 1967 : 10) ، فهو لزومُ آخِرِ الكلمة سكونًا أو حركةً لغيرِ عاملٍ ، والأصلُ فيه السكون، والحركة فرعٌ فيه (ابو حيان 1998 : 673) ، أو هو لزومُ آخرِ الكلمة حالة واحدة (علّوش 1997 : 169) من غير إعلال فيها.

والبناءُ يقابل الإعراب ، قال الجزوليُّ :((مِثْلُهُ في اللَّفظِ وضدُّهُ في المعنى)).(الجزولي 1988 : 7) ، وهذا يشبهُ البناءَ بالطِّينِ والآجُرِّ الذي هو لازمٌ لموضعهِ وليس كبناءِ الخيمةِ الذي يُنتقَلُ عن مكانه .(ابن يعيش 2001 : 286/2)

والبناءُ يقابل الإعراب في عدم إطلاقه قبل الدخول في التركيب والجملة ، ويُفترض أن تكونَ خصائصُه في الأصل تُغايرُ الإعرابَ (عبد الغني 1990 :142، 143) ، لكنَّ هذا لم يَسْلم من اعتراضاتٍ في النحو العربي فهناك أشكالٌ تقع بين المعرَب والمبنيّ .(عبد الغني 1990 :142، 143)

7. المبنيُّ : المبنيات هي الحروف وقسمٌ من الأفعال وقسمٌ من الأسماء ، ومذهب البصريين أنَّ البناءَ أصلٌ في الأفعال ، ((لأنّها تتغيّر صيغتها لتغيّر المعاني عليها ، وإنما أعربَ منها ما أعرب لمضارعته الاسم ، ومضارعته له من ثلاثة أوجه : الإبهام ، والتخصيص ، ودخول لام الابتداء عليه)) .(الجزولي 1988: 8)

والأسماء المبنيّة لها أسباب في بنائها ، فهي إما تشبه الحرف ، أو تتضمن معنى الحرف ، وقد تكون معربة ويعترضها طارئ يُوجِبُ بناءَها .(ابن أبي الربيع 1986 : 173/1)

8. علاماتُ البناء : للبناءِ أربعُ علاماتٍ رئيسة : السكون ، والفتح ،والكسر، والضمُّ ، والأصل في علامات البناء هو السكون (ابن السّراج 1996: 51/1) ، قال ابن مالك :

وكلُّ حـــــرفٍ مســـتحِقٌّ لِلْبِنـا والأصـلُ في المبنـيّ أن يُسَكَّنـــا

ومنه ذو فتحٍ ، وذو كسرٍ ،وضمْ كأينَ أمسِ حيثُ ، والسّاكنُ كمْ

(ابن عقيل 2004 : 40/1، 41)

وعلاماتُ البناء تقارب علاماتِ الإعراب من أوجهٍ ، منها : عددُها ، وشكلُها وألقابُها ، ويقتضي أنْ تَتغايرَ في دلالاتها ، وبما أنَّ الأصلَ في البناء السكون ؛ فإنَّ المتحرّك له حالتان ، الأولى : أنَّ الحركةَ هي للتخلّص من التقاء الساكنين ، والأخرى : أنَّ حركاتِ البناءِ تدلُّ على أنَّ

المبنيَّ مُشبَّهٌ بالمعرَب ، مثل : ضَرَبَ ، أو معربًا دخل عليه بناءٌ عارض (ابو حيّان 1998 :673) ، قال ابن السراج (ت316هـ) : ((فالمبنيُّ على الحركة ينقسم على ضربين : ضَرْبٌ حركتُه لالتقاء الساكنَينِ نحو : أينَ ، وكيفَ ، وضَرْبٌ حركتهُ لمقاربَتِهِ التمكّن ومضارعته للأسماءِ المتمكّنة نحو : يا حكمُ وجئتكَ من علُ)) .(ابن السّراج 1996 : 51/1)

9. تنوينُ البناءِ : هو تنوينُ بناءٍ يشبهُ تنوينَ التمكين شكلا ، إلّا أنّه يلزم حالةً واحدة، والغايةُ منه التفريقُ بين النكرة والمعرفة في المبنيات (ابن جنّي ، سر صناعة الإعراب 2000 : 156/2) ، مثل : مررتُ بسيبويهِ وسيبويهٍ آخرَ ، وصهْ إن أردتَ السكوتَ ، وصهٍ إن أردتَ سكوتًا ما ، وهو مطّرد فيما ختم بـ(ويه) .(ابو حيّان 1998 :667)(ابن كمال باشا 2002: 315)

المطلب الثاني : التقاربُ في شَكْلِ علاماتِ الإعرابِ وعلاماتِ البناء :

تتطابق أشكالُ علاماتِ الإعرابِ الأصلية مع علاماتِ البناء ، فأشكال العلامات : (ـُ ـْ) هي نفسها تستعمل إعرابًا وبناءً ، ويتوسّع ذلك إلى العلامات الفرعيّة في مواضعَ معينةٍ ، ففي الاسمين : (هذانِ وهذينِ) ، فالمشهور أنّهما معربانِ ، ومن المعربينَ من يجعل هذا بناءً جاء على شكل الإعراب ، وأنَّ التثنية ليست حقيقيّة ، فهي شكليّة مثل شكل المضمر (أنتما) في التثنية ، وجيء به على شكل المثنى لمجاراة الشكل المعهود للتثنية (ابن يعيش 2001 : 291/2 و354) (اللبدي 1985: 39) ، وكذلك في (الذينَ والّذونَ) على لغة هُذيل ، فهناك من النحاة من يجعل هذا بناءً جاء على شكل الإعراب (عبد الحميد 2004: 132/1)، ومثلها (ذو) الطائية، فالمشهور بناؤها على السكون ، ومنهم من يعربها بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرّا .(ابن عقيل 2004 : 137/1)

ومن التقارب الشكليّ أنّهم جعلوا ما وافقَ شكلَ المضارعِ ممنوعًا من الصّرف مثل : أسودَ وأبيضَ ، فهو يماثلُ بناءِ كلمة : أَذْهَبُ ، فحدث فيه الثِّقَلُ لذلكَ ، فاستثقلوه ومنعوه من علامة الخفّة (سيبويه 2006 :21/1) ، فَجَرُّ الأسماءِ المنفردة بالكسرة من علاماتِ خفّتها .

وأمّا في الأفعال ؛ فإنَّ علاماتِ بناء الأمر عند البصريين هي نفسُها علاماتُ جزْمِهِ عند الكوفيين ، وقد أشرنا إلى ذلك آنفًا .

ومن التقاربِ الشَّكليّ تغيّر علامات المبني ، مثل : الفعل الماضي ، فالأصل فيه البناء على الفتح ، ويبنى على السكون عند أغلب النحاة إذا اتصل به ضمير رفع متحرّك ، ويبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة ، وهذا وإن كان سببه صوتيّا إلا أنّه تغيّر يشابه تغيّر الإعراب شكلا .(ابن أبي الربيع 1986: 220/1 ـ 222)

ومن التقارب الشّكلي بين البناء والإعراب أنّهم جعلوا البناء على الحركة أقرب إلى المتحرّك المتصرّف ، وأبعده ما بُني على السّكون .(الشنتمري 1999 : 183/1)

المطلب الثالث : التقارب في تسمياتِ علاماتِ الإعرابِ والبناء وأنواعهما :

يميّزُ النحاةُ بين تسمية الحركة ولقبها في البناء ، فالحركة الضمّة واللّقب الضمُّ، ولم يفرّق سيبويه . عند الإطلاق . في التسمية بين علامات الإعراب والبناء والحركة لغير بناء ولا إعراب ، فأطلق (الفتحة والضّمة والكسرة) علامات على الإعراب والبناء والحركات الداخلة (سيبويه 2006 : 15/1 ، 287/2، 524/3 ، 114/4) ، لكنّه يخصّص في مواضع ويحدّد نوعها بين الإعراب والبناء كما سيأتي .

واستعمل ابن السّراج (الضّم والفتح والكسر) لعلامات الإعراب والبناء ، وفرّق بينهما بالنسبة إلى الكلمة فيقول (مرفوع) للمعرب ، و(مضموم) للمبنيّ ، أيْ : مبنيٌّ على الضّم .(ابن السّراج 1996 : 45/1)

وهذا تطابقٌ مُشْكِلٌ لِوقوعِ التداخلِ بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء ، لكنَّ المشهور في زماننا أنَّ الضمَّةَ للإعراب والضَّمَّ للبناء ، وهذا أفضلُ للتمييز بينهما.

ونجد خلافا بين النحاة في اللفظ المستعمل في علامات البناء ، ونبدأ بعبارات سيبويه ، إذ بدأ في أوّل كتابه بعد باب الكلم بتأصيلِ بابِ مجاري الكلم من العربيّة ، إذ قال : ((وهي تجري على ثمانيةِ مجارٍ : على النصبِ والجرِّ والرّفعِ والجزمِ ، والفتحِ والضّمِّ والكسرِ والوقفِ)) (سيبويه 2006 :13/1) ، فسيبويه فرّق . عند التعيين . بين مصطلحات أنواع الإعراب والبناء ليفرّق بين المعرب الذي تتغيّر حركةُ آخرِهِ بسببِ تأثّرِهِ بالعاملِ وبين المبنيّ الذي لا يتغيَّرُ ولا يتأثَّرُ آخرُه مع تغيُّرِ العوامل .(سيبويه 2006 :13/1)

ولعلّ السيوطيَّ توهّم عندما قال : ((فالأوّلون يطلقون على حركات الإعراب الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم)) (السيوطي 1998: 73/1) ، فعند سيبويه ؛ الرفع ، والجرّ ، والنصب ، والجزم لأنواع الإعراب ، والفتح والكسر والضّم والوقف لأنواع البناء (السيوطي 1998: 13/1 ،15) ، ومثله ذكره ابن جني في اللمع (ابن جنّي، اللّمع: 17 ،18) ، فسيبويه استعمل مصطلح الوقف في البناء بترك الحركة ، فيحصل الفرق بين سكون الجزم وسكون الوقف (ابن الخبّاز 2007 :69)، والمشهور عندنا اليوم مصطلح البناء على السكون الذي أدّى إلى الاشتراك اللفظي ، ولو التزم النحاةُ بمصطلح الوقف لكان أفضلَ للتفريق لفظًا في جميعِ العلامات ، واستعمال مصطلح السكون يجلب كثيرًا من التوهّم ، ولذا فبعض النحاة يفرّق بطريقة أخرى ، فيجعل حذف الحركة للإعراب والسكون للبناء (علّوش 1997: 170)، لأنَّ الجزمَ من القطع ، ويقصدون به قطع الحرفِ عن الحركة (ابن جنّي ، سر صناعة الإعراب 2000 :53/1) .

وقد أثار الدكتور جميل علّوش هذا المبحث مرجّحا أنَّ ألقابَ الإعرابِ عند سيبويه هي : الرفع والنصب والجرّ والجزم ، وألقاب البناء هي : الضم والفتح والكسر والوقف (علّوش 1997: 212) ، ويرى أنّ هناك توسّعا متفاوتا في دقّة تسميات هذه الألقاب ، وفي استعمالاتها تطبيقيا (علّوش 1997 : 220)، وقد استقصى تغيّر ألقاب الإعراب والبناء عند النحاة وخرج بنتيجة أنه لا فرقَ بين (الضم

والضمة) و(الفتح والفتحة) و (الكسر والكسرة)، وأنّ استعمال : (الرفعة ، والنّصبة ، والجرّة ، وحذف الحركة) هو القياس في ألقاب الإعراب بدل : الضمّة ، والفتحة ، والكسرة ، والسكون (علّوش 1997: 226 ، 227) ، مرجّحا ما ذهب إليه أستاذه جميل الفاخوري في طريقة الإعراب ، فإعرابُ الفاعل : فاعلٌ وعلامةُ رفعه حركةُ الرفع الظاهرة ، ولا يقول : علامة رفعه الضمّة الظاهرة على آخره ، إذ يرى أن (الضمة ، والفتحة ، والكسرة ، والسكون) علامات بناء لا إعراب .(علّوش 1997: 210، 230)

وهذا القول استند على نوادر في كتب النحاة ، فذكرها سيبويه مرتين ، الأولى : في سياق حديثه عن متابعة حركة ما قبل الآخر لحركة الإعراب في (ابنم) و(امرئ) وشبه (زيدَ بنَ عمرٍو) بها ، قال : ((وإنّما حملهم على هذا أنّهم أنزلوا الرَّفعةَ التي في قولكَ (زيد) بمنزلة الرفعة في راء (امرئ) ، والجرّة بمنزلة الكسرة في الرّاء ، والنّصبة كفتحةِ الرّاء وجعلوه تابعًا لابن ... فتركوا التنوين ها هنا لأنّهم جعلوه بمنزلة اسمٍ واحد لمّا كثُر في كلامهم)) (سيبويه 2006: 204/2) ، وذكر في موضع آخر وهو يتحدّث عن تسكين حرف الإعراب المتحرّك فقال : ((لأنَّ الرفعة ضمّة والجرّة كسرة)) (سيبويه 2006: 203/4) ، ولا أرى في هذا دليلا على اختصاصها بعلامات الإعراب، لأنّه ذكرهما للإعراب ولغيره ، فحركة الراء في (امرئ) ليست للإعراب ، وفي النصّ الآخر يشبّه ، ولعلّ سيبويه أراد اسم المرّة ليوضّح حال هذين المثالين ، لأنه لم يستعملها مطّردة ، وبيّن معناها بالمشهور : (الرفعة ضمّة ، والنّصبة فتحة ، والجرّة كسرة) ، وذكر السيوطيُّ قولا يرى أنّ هذا هو القياس لتسمية علامات الإعراب لكنهم استعملوا الضمة والفتحة والكسرة توسّعا (السيوطي 1998: 76/1) ، ويرى بعض الباحثين أنّ هذا هو الصواب المتروك .(علّوش 1997 : 227)

والذي أجده أن هذا الباب لا بدّ أن يستقّر عند حدّ معيّن ، واستمرار التغيير سيفتح بابَ الاعتراضات والردود الكثيرة ، فلا بدّ أن يتمّ البحثُ وفق المراحل الزمنيّة وتطوّر المصطلحاتِ وطرائق استعمالاتها ، ومعالجة الموضوع برويّة ، وأنَّه يُفترضُ أنْ يلتزمَ النحاةُ بمنهجٍ واضح في المصطلحات ، لكنَّ هذا بواقعِ الحال بعيدٌ نوعًا ما ، وهناك اختصارات تحتاج إلى مزيدِ بحث وبيانٍ ، فمثلا ؛ ذكر ابن السراج أنَّ ألقاب البناء بالحركات هي : (مضموم ، ومفتوح ، ومكسور) ، وألقاب الإعراب : (مرفوع ، ومنصوب ، ومجرور) (ابن السّراج 1996: 45/1) فهذه الألقاب متقاربة لأنّها كلها على زنة المفعول التي تدل على أنها محدَثَة بحادث ، فأمّا الإعراب فهو تغيّر بسبب العامل ، فالمرفوع بسبب رافع ، لكن ما القول في المضموم ؟ ، فهنا لا بدَّ من تصوّر آخر يتوافق مع مفهوم البناء يُفهم منه أنه بُني على الضمّ فهو مضموم ، وباب المصطلح النحوي بابٌ واسع جدًّا وانفردت به مؤلّفات خاصّة .

ونلحظ أنّ مصطلحات أنواع الإعراب مستقلّة عن مسمّيات الحركات ، بينما تقاربت مصطلحات البناء من مسمّيات الحركات ، وذلك لأنّ الإعراب غير العلامة على المفهوم المعنوي ، وهو متغيّر ، بينما البناء ملازم فكانت العلامةُ سمةً له .

وأشير على عجالةٍ إلى التداخل في عبارات النحاة ، إذ نجد ظاهر عبارة ابن مالك أنه يجعل العاملَ هو العلامة ، مثل قوله : ((فارفع بِضَمٍّ وانصبنْ فتحًا)) (ابن عقيل 2004 : 42/1، 43)

ويتابعه ابن عقيل في هذا الاختصار فيقول: ((والرفع يكون بالضمّة ، والنصب : يكون بالفتحة ، والجرّ : يكون بالكسرة، والجزم : يكون بالسكون)) (ابن عقيل 2004 : 43/1) ، فقول ابن مالك:((فارفع بِضَمٍّ)) ؛ فالضَّمُّ على منهجه استعمله للبناء ، وأراد هنا الإعراب، لأنّه قصد ارفع المرفوعَ بِضمٍّ آخره، وكذلك النصب بفتح آخره ، لكن تقاربَ اللفظُ مع مصطلح البناء ، وكذلك ابن عقيل ، استعمل (الضمّة) علامة للإعراب والبناء (ابن عقيل 2004 : 41/1، 43)، وكثيرًا ما نجد النحاة يعربون اختصارًا فيقولون : مرفوع بالضمّة ،ومنصوب بالفتحة ، ومجرور بالكسرة ، وهم يقصدون أنَّه مرفوع بالعامل وأن علامة رفعه الضمة ... إلخ ، ومثل هذا مفهومٌ عند المتخصّصين ، لكنّه يختلطُ على قسمٍ من المبتدئين بدراسة الألفيّة .

والدّقةُ مطلوبةٌ في المواضع التي يُفرَّق بينها بالمصطلح ، فمن النحاة من يفرّق في تسمية علامة الممنوع من الصّرف في حالة الجرّ ، مثل : (مررتُ بأحمَدَ الظريفِ) ، فيقولون : مفتوح ، ولا يقولون : منصوب ، لأنّهم يجعلون علامته في هذه الحالة مشابهةً للبناء ، وأمّا في حالة النصب مثل : رأيتُ أحمدَ ، فيقولون : منصوب.(المهلّبي 1986 :143، 144)

ونقف قليلا بين (الضمة والضم) ؛ فألحظُ وجودَ فرقٍ بين(الضمّة والضم)، و(الفتحة والفتح) ، و(الكسرة والكسر) ، فالضمّة على وزن (فَعْلَة) للمرَّة الواحدة تُشيرُ إلى حالةٍ مِن أحوالِ الكلمةِ المُعرَبة ، في حين (الضمُّ) مصدرٌ يُشير إلى مطلق حال الكلمة ، وعبارات النحاة تدل على هذا القصد ، فصيغة المفردة الواحدة (فَعْلَة) مُشعِرةٌ بوجود تعدّد ، وصيغة (الضمّ) وهو مصدر في أصله كأنّه يُعيد الكلمةَ إلى أصلٍ تدومُ عليه من غير مفارقة .

ولذلك عندما استعملوا الإعراب قالوا : مرفوعٌ وعلامةُ رفعهِ الضمّةُ ، فالضمّة (ُ) علامة على الرفع ، وهذه العلامة تتغيَّر فتكون ألِفًا في المثنّى وواوًا في الأسماء الخمسة وجمع المذّكر السالم ، ونونًا في الأفعال الخمسة (ابن أبي الربيع 1986: 187/1)، في حين استعملوا عبارة : (مبنيٌّ على الضّمّ) في البناء ، ولم يقولوا : (مبنيٌّ وعلامة بنائه الضمُّ) ، فقولهم : (مبنيّ على الضم) يُفهم منه أنَّ البناء حال هذا المبني مطلقا ، فالضمُّ هنا إشارة إلى حال الكلمة أكثرُ من الإشارة إلى علامتها ، وعندما ذكروا أنَّ العلامة هي الضمّة ، أرادوا الشكل المعروف ، وهذا من باب التقارب والتمايز بين المتقاربات .

ولو افترضنا جدلا أن تكون ألفاظُ البناءِ مغايرة تماما مثل : العلو ، والدنو ، وغيرها لَوَجَدَ مستعملُها نشوزا واضحا ، وبما أنَّ الحركات هي أبعاض حروف العلّة فلا مجالَ للزيادة والتوسّع فيها ، فاختارت العربيّةُ الجمعَ بينها بشكلٍ واحدٍ والتفريقَ بالمصطلح والتصوّر ، فهذا موضع من مواضع التقارب ، في العدد والشّكل والتّسميّة .

المطلب الرابع : التقاربُ في أنواع الإعراب وأنواع البناء :

يقسّمُ النحاةُ الإعرابَ بحسب ظهوره أو الاستدلالِ عليه على أربعة أنواع :

1. اللفظيُّ : وهو الإعرابُ الأصليُّ الذي تتوافرُ فيه الشروطُ الصحيحةُ لظهورِ علامات الإعراب

.(الغلاييني : 17)

2. التقديريُّ : هو المقدّر بسبب مانعٍ يمنع ظهورَ علاماتِ الإعراب غير البناء، مثل انتهاء الكلمة بحرف علّة ، فالمعربُ يشمل ما كان فيه علامات الإعراب وما كان قابلا للإعراب ، فقولنا : لفظ (مصطفى) معرب قبل أن يدخل التركيب ، أيْ ؛ يقبل الإعرابَ عند دخوله التركيب ، ولا تظهر عليه علاماتُ الإعراب لقصورِ الألِف عن ذلك .(ابن يعيش 1996: 149/1 ـ 151)
3. المحلّيُّ : يختصّ بالكلمات المبنيّة التي تقع في موضعٍ معرب ، وفي الجمل المحكيّة ، وما يُؤوّل بمفردٍ من العامل ومعموله .(النّجار 1994: 166)

ويمثّلُ الإعرابُ المحلّيُّ أحدَ صورِ التقارب لتجاوز مشكلة الوظيفة والمحل ، فتقول :

هذا واقفٌ ، وجاء هذا ، ورأيتُ هذا ، ومررتُ بهذا

فـ (هذا) مبنيٌّ أخذ دورَ المعرب محلّا ، فتعرب نوعا : مبتدأ ، وفاعلا ، ومفعولا ، ومتعلّقا ، وأما علامة الإعراب فقد وجدتْ لها العربيّةُ طريقةَ المحلّ للحفاظ على الأصل في الاسم وهو الإعراب .

4. المحكيُّ : هو الإعراب المفترَض على ألفاظٍ أو جملٍ وقعت موقعَ المفرد فحكيت كما كانت ، ويلزم من وجودِها أنَّها تقع في موضعٍ له محلٌّ من الإعراب ، فهو قريبٌ من الإعراب المحلّيّ ، إلّا أنَّه أوسع منه ، فيخالفه بأنَّه يشمل جميع أنواع الكلمات والجمل التي تأتي في غير موضعها الذي ينبغي أن تكون فيه بسبب قصد لفظها (الغلاييني 17 ـ 21) (علّوش 1997: 166) ، قال أبو حيان : ((الحكايةُ : إيرادُ لفظِ المتكلّم على حسبِ ما أوردهُ في الكلامِ)) .(أبو حيّان 1998 :680)

أما المبنيُّ فالمشهور أنّه نوعان : أصليٌّ وعارض (ابن مالك ، شرح التسهيل 1990 : 53/1) ، وسأقترح نوعينِ آخرينِ بعدَ تفصيل هذينِ النوعين والتقارب الذي فيهما ، فالنوعانِ المشهورانِ :

1. البناءُ اللازمُ الأصليُّ : وهو الثابت الذي لا ينفكُّ عن الكلمة في حالٍ من أحوالها ، مثل : بناء الحروف ، والضمائر ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، والإشارة ، والأسماء الموصولة ، وأسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات (ابن عقيل 2004 : 35/1)، وهذا فيه نوع تقارب، لأنَّ المتّفقَ عليه أنَّ أصل البناء للحروف ، ولذا قال ابن مالك :

والاسمُ مِنـــهُ مُعـربٌ ومبـنـيْ لِشَبَهٍ مِنَ الحـــــروفِ مُـــدنيْ
كَالشَّبَهِ الوَضعيّ في اسْمَيْ جِئْتَنا والمعنـــــــويّ في مَتى وفي هُنا
وَكَـنيـابةٍ عَـن الفعـلِ بِـــــلا تَـأَثُّـــــــرٍ ، وَكأفتقـــارٍ أُصِّلا

(ابن عقيل 2004 : 1/ 30، 32)

فذكر هنا أنَّ بناءَ الاسمِ يكون بوجودِ سببٍ من هذه الأسباب الأربعة ، إذن؛ فالمبنيات من الأسماء قاربت الأصلَ في البناء وهو الحرف ، وهذا من التقارب في الإفادة من ميزات البناء .

وهناك من يرى أنَّ عِلَلَ بناءِ الأسماءِ غيرُ مقنعةٍ ، وأنَّ بناءَها يعود إلى السماع البحت ، لأنّ محاولةَ اكتشاف أسرار بنائها يلزم منه البحث في نشأة اللغة الذي خلص إلى عدم الفائدة منه .(علّوش 1997 : 177)

2. البناءُ العارضُ : وهو الذي يعتري الاسمَ المعربَ في حالةٍ خاصّة ، مثل : المنادى المفرد ، واسم لا النافية للجنس ، وبعض الأسماء ، والأحوال ، والظروف، والأعداد عند تركيبها ، وغير ذلك .(علّوش 1997: 174)

وهذا البناءُ يضارعُ الإعرابَ ، قال ابن السراج : ((اعلم : أن الضمّ الذي يضارعُ الرفعَ هو الضمُّ الذي يطرد في الأسماء ولا يخصُّ اسمًا بعينه ، وهذا الضرب إنما يكون في النداء ... وأما الفتحُ الذي يشبه النّصبَ فما كان على المنهاج مطردًا في الأسماء ولا يخصّ اسما بعينه ، وهذا الضرب يكون في النفي بـ(لا))) .(ابن السّراج 1996 : 328/1)

ولوجود تقاربٍ في أنواع البناء مع الإعراب سنفصّل القول فيها :

أولا : في الأسماء :

أ . المنادى المبنيُّ على الضَّمّ ، مثل : يا زيدُ ، هناك خلاف بين النحاة في بنائه ، فمذهب البصريين أنّه مبنيٌّ على الضمّ ، وموضعه النصب على المفعوليّة (مفعول به) ، والمشهور من مذهب الكوفيين أنَّه معربٌ من غير تنوين ، ومذهب الفرّاء أنَّه مبنيٌّ على الضمّ وليس بفاعل ولا مفعول (الأنباري ، الإنصاف 2005: 277/1) ، في حين يرون أن التبعيّة فيه تكون معربة ، وحجتهم أنَّها تجري على اللّفظ ، ونفصّل هنا القول فيه ، ففي قولنا :

يا زيدُ الكريمُ

فـ (زيدُ) فيه خلاف عند النحاة على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنَّه مبنيٌّ على الضم . بناءً عارضًا . ويستدلون على بنائه بحذفِ التنوين منه ، وأن موضعَه النصب، ونعته معرَب (ابن يعيش 1996 :320/1) ، و(الكريمُ) صفةٌ مرفوعةٌ جاريةٌ على ظاهر اللفظ ، ويعلل ابنُ الخشاب (ت 567هـ) هذا الرفعَ بأنَّه يعود إلى الضمّة في المنادى إذ اطردت فيه عندما كانت مفردةً فشابهت الفاعل فكان ما يجري عليه من صفاتٍ تأخذ الإعراب لا البناء ، وإن كانت هذه الصفاتُ مضافةً لم يجز فيها إلا النصبُ مثل حال المنادى المضاف (ابن الخشّاب 1972: 194) (علّوش 1997 :192)، فحركة البناء تشبه حركة الإعراب .(المهلّبي 1986 : 144)

والقول الثاني : أنّه بين المبنيّ والمعرب ، وأن حركتَه حركةُ بناءٍ مشبّهة بحركة الإعراب لأنّ كلَّ اسم متمكّن يقع في هذا الموضع يُضَمُّ ، فأشبه المرفوع بالفعل ، وبُني لأنَّه وقع موقع المضمر ، لأنَّ النداء لا يكون إلّا للمخاطَب ، والأصل أن تقول: يا أنتَ ، واستعمال الاسم يجعله للغَيبة ، فأوقعوا الاسم موقع

المكنيّ (أنت) لأنَّه قد يكون بعيدا أو غافلا ، فعندما وقع في هذا الموضع بُني لأنَّه شارك المكنيَّ في موضعه ، والمكنيُّ يجب بناؤه (ابن يعيش 1996 :321/1 ، 32) (ابن عصفور 1998 : 183/2) ، ولذا سمّى سيبويه حركةَ المفرد المنادى رفعًا، قال : ((والمفردُ رفعٌ)) (سيبويه 2006 : 182/2) ، وعلّلَ السّيرافيُّ سببَ ذلك: ((أنّه لمّا سمّاها رفعًا من حيثُ كانت ضمّةً لتشابه الصّورتينِ ضمّةُ الرّفعِ وضمّة البناء)) . (السيرافي2 1986 : 223/1)

القول الثالث : أنَّه مُعربٌ بغير تنوين ، وهو قول الكوفيين ، وحجّتهم أنَّه معرب بغير عامل ظاهر ، فَرُفِعَ بغير تنوينٍ ليكونَ بينه وبينَ المرفوعِ برافعٍ حقيقيٍّ فرقٌ .(الأنباري، الإنصاف 2005 : 277/1) (أبو حيّان 1998 : 2183)

وهذا يدل على عدم الجزم بتحديد النوع ، ومن جهة أخرى يدلُّ على التقارب الشديد بين الإعراب والبناء في هذا النوع ، فنلحظُ أنَّ الذي قال بالبناءِ قاربَه مع المعرب من جهة التزامه بالضم ، ومعلومٌ أنَّ البناءَ بأصلِه لا دلالة له على وظيفة أو محلٍّ مُعرَب ، لكنّ هذا الضمّ صارَ علامةً لنداءِ المفرد المعرفة والنكرة المقصودة القريبة من المعرفة ، فيكون بهذا قد أدَّى دلالةَ إعراب .

ومِمّا طال به الجدلُ في زماننا من مشكل النداء أنَّه إنشاء وصيغته خبريّة ، فأحدث هذا الموضوعُ جدلا شديدَ اللهجة عند قسم من الباحثين (علّوش 1997 :192 ـ 194)، وليس هذا موضع النقاش والردِّ لكنّ التوسّط والاعتدال أن نحسن الظنّ بعلماء النحو ، وأنَّ ما ورد من تعليلاتٍ هي عصارة فكرٍ لمعالجة مشكلات النحو وليست ضربَ تحايلٍ وتمويهٍ ولعبٍ ، والنحو قسيم الفقه ، والخلاف الفقهيّ واسعٌ جدا، ومع ذلك يلتزم الفقهاءُ بعدم الطَّعْنِ ، و يُكتفى ببيانِ الأدلّة والحُجج ، ولو أطالوا النظر لوجدوا ما يقارب بينهما ، فمن ذلك ((قيل إن كان بالصفة فهو خبرٌ نحو : يا فاسقُ)) (أبو حيّان 1998 : 2179) ، والله تعالى أعلم .

والنداء منصوب لفظا ، أو تقديرًا ، وناصبه عند الجمهور فعل مُضمَرٌ بعد الأداة، تقديره : أنادي أو أدعو ، وقيل : الناصب الأداة ، وقيل غير ذلك . (أبو حيّان 1998 : 2179)

((والمنادى المضمومُ قد ينوّن اضطرارًا)) (أبو حيّان 1998 : 2191)، ومع أنَّ الاضطرار لا يُقاسُ عليه لكنّه استعمالٌ دالٌّ على شدّة الاقتراب مع المعرب المتمكّن الأمكن .

ب . بناء الاسم مع لا النافية للجنس ، نحو : لا رجلَ في الدّار ، عندما يكون اسمها مفردًا غير مضاف ولا شبيهٍ بالمضاف ، فيعده النحاة بناءً يشبه الإعراب، قال ابن السّراج : ((وأما الفتحُ الذي يشبه النّصب فما كان على المنهاج مطردًا في الأسماء ولا يخصّ اسما بعينه ، وهذا الضرب يكون في النفي بـ(لا))) (ابن السّراج 1996 : 328/1) ، فـ (لا) تعمل النصبَ فيما بعدَها ، ثمّ بُني معَها على ما ينتصب به لِتَرَكّبه معها فصار معها كالشيء الواحد مثل : خمسةَ عشرَ. (السيرافي1 2008: 36/3) (ابن عقيل 2004 : 2/ 5، 6)

ومن التقارب في هذا البناء أنَّ أصلَ الموضعِ الإعرابُ ، قال ابنُ الأنباريّ : ((وإنما بُنيتْ على حركةٍ لأنَّ لها حالةَ تمكّن قبل البناء)) (الأنباري ، أسرار العربية 2016 : 175) ، واسم (لا) يُبنى مع (لا) بشروطٍ ، وإلاّ رجع إلى الإعراب ، ولذا ذهب الكوفيون (الأنباري ، الإنصاف 2005 : 313/1) (الأنباري ، أسرار العربيّة 2016 :175) والزجاج (ابن عقيل 2004 :6/2) أنّ الفتحة فيه حركةُ إعراب ، ومع أنَّ ابنَ الأنباريّ ردَّ هذا القول بالأدلّة المعتمِدة على الأصول النحويّة (الأنباري ، أسرار العربيّة 2016 :175) ، إلّا أنّ اقترابَ هذا البناء من الإعراب واضح شكلا ودلالةً ، فاختيار الفتح يناسبُ النصبَ الذي هو أصلُ عملِها .(ابن عقيل 2004 :6/2)

وعلَّل الكوفيون الإعرابَ بالفتح دون التنوين كأنّه على نيّة الإضافة ، أو لأنّ هذا العمل فرعٌ في حمل (لا) على (إنَّ) حمل نقض ، والفرع ينحطّ عن الأصل فمنعت التنوين .(الأنباري ، الإنصاف 2005 :313/1)

ج. العدد المركّب من (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةَ عشرَ) ، ما عدا (اثني عشر) : نصّ ابن الخشّاب أنَّ البناءَ العارضَ مثل : (خمسةَ عشرَ) وغيره عندما ينفكّ تركيبه يعود للإعراب (ابن الخشّاب 1972 :112) ، فأصله الإعرابُ ، والبناء عارضٌ ، فهو موضع تقاربٍ .

د . الظرف المضاف إلى الجملة : ممّا وقع فيه التقاربُ ؛ الظروف التي أضيفت إلى الجمل مثل : يومَئذٍ ، وحينَئذٍ ، فهذه تحتمل الإعرابَ والبناءَ ، فالإعراب على الأصل ، والبناء لأنّها ظروف مبهَمَة أضيفت إلى غير متمكّن من الأسماء ، فاكتسبت منها البناء ، فالمضاف يتأثّر بأحكام المضاف إليه (ابن يعيش 1996: 287/2)، وقريب منه إضافتها إلى جملة مصدّرة بفعل ماضٍ مثل قول النابغة الذبياني (من الطويل):

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا وقلتُ : أَلَمَّا أَصحُ والشَّيبُ وازعُ (الذبياني : 32)

فالأقرب في (حين) البناء على الفتح لأنَّ الفعلَ الماضي محضٌ ، ويجوز فيه الإعراب بجرّ (حينِ) على الأصل .(ابن يعيش 1996 : 288/2)

وبعد أن عرضنا أنَّ المستعمل في المصطلح النّحويّ نوعانِ من المبنيّ ، أقترح نوعينِ آخرينِ : الأوّل : البناءُ شبهُ الأصليّ ، والثاني : البناءُ شبهُ العارض، ولتوضيح ذلك :

1. البناء شبه الأصليّ : ممكن أن نُطلقَه على المبنياتِ الأصليّة من الأسماء والأفعال على مذهب أهل البصرة ، وعلى المبنيات الأصليّة من الأسماء على مذهب أهل الكوفة ، فهذه بُنيت لشبهها بالحروف بأنواع الشبه التي فصّلها النحاة ، وقولي : (شبه الأصليّ) لأنَّ البناءَ الأصليّ للحروف ، ومن قواعد الأصول أنَّ ما شُبّه بالشيء يحطُّ عن درجته .
2. البناءُ شبهُ العارض ، ممكن أن نطلقه على الأسماء التي تنوّع استعمالها عند العربِ بين البناء والإعراب ، ومن نماذج هذا النوع :

أ. ما انتهى بـ(ويه) فمن التقارب أنَّ الأسماء المختومة بـ(ويه) يجوز فيها البناء والإعراب ، من ذلك ؛ سيبويه ، فالمشهور بناؤه على الكسر (سيبويهِ) ، ويجوز أن يعرب إعراب ما لا ينصرف : (سيبويهُ / سيبويهَ / سيبويهَ) (ابن عقيل 2004 : 115/1)، ولو كان هذا البناء بدرجةِ بناء الحروف لما أجاز بعضهم أنْ يعرب.

ب. صيغة (فعالِ) المعدولة : في لغة الحجاز مبنيّة على الكسر ، مثل : (حذامِ) و (قطامِ) ، وبنو تميمٍ يعربونها ويمنعونها من الصرف فيقولون : (حذامُ / حذامَ /حذامَ) (ابن يعيش 1996 : 70/3 ـ 72) ، فهذا النوع يقع بمرتبة ما ختم بـ(ويه).

ثانيًا : في الأفعال :

أوَدُّ أنْ أبدأَ بتفريعٍ دقيقٍ في أحوال البناء والإعراب للأفعال ذكره ابنُ يعيش ، فالأفعالُ على ثلاثِ درجاتٍ من شَبَهِ الأسماء ، أقربها المضارع فقد ضارع الأسماءَ مضارعةً تامّة ولذلك أُعرِب ، والثاني الفعل الماضي ، فهذا ضارع الأسماء مضارعةً ناقصةً إذ يقع موقع الاسم في الإخبار والوصف ، ويقع موقع المضارع لها في مواضع ، ولذلك استُعملت معه الحركةُ بدل السكون ، وأبعدُها فعل الأمر الذي بُني على السكون وهو أصل البناء ، فالبصريون يعدّونه أبعد الأفعال عن الإعراب (ابن يعيش 1996 : 4/ 208) ، في حين أنَّ التصوّر السائد أنَّ أبعدَ الأفعال عن الإعراب هو الماضي، وهذا رأيٌ يَرِدُ من الآراء ما يخالفه .

والمتّفق على بنائه بين المذهبين من الأفعال هو الماضي ، وهذا فيه تقاربٌ من الفعل المعرب ، قال ابن مالك : ((وما لا يعربُ من الأفعالِ شبيهٌ بالمعربِ)) (ابن مالك ، شرح التسهيل 1990 :37/1) ، فذكر من موجبات التقريب بينهما أنَّ الماضي يشارك المضارعَ في مواقعه وكلاهما من أصلٍ واحدٍ وتتصل بهما نونُ الإناثِ ، ولشبه الماضي بالمعربِ لم يجز أن تلحقه هاءُ السكتِ وقفًا (ابن مالك ، شرح التسهيل 1990 :37/1، 38) ، ومِن مقاربة الفعل الماضي للاسم المعرب أنَّ بناءه على حركة وليس على السكون ، وتستعمل العربُ البناءَ على الحركةِ للاسم الذي دخله البناء لعارضٍ معيّنٍ مثل (مِن عَلُ) ، فالفعل الماضي شابَهَ ذلك النوعَ من الأسماء . (الفارسي ، التعليقة 1990 :21/1)

وبما أنَّ فعلَ الأمرِ مُختَلَفٌ فيه بين بنائه وإعرابه ؛ فالذين يرونه مبنيّا بيّنوا قُربه من المعرب ، فذكر ابن مالك أنّ شبَهَهُ بالمجزومِ بيّنٌ لأنّه يسكّنُ آخرُه إن كان صحيحًا ، ويحذف إن كان معتلّا ، وبقيّة المبنيات المعتلّة مثل : الذي والتي لا تعامل مثله (الفارسي ، التعليقة 1990 :38/1) ، وأما الكوفيون فيرونه معربًا ، لأنّهم يقدّرون معه لامَ أمرٍ محذوفةً فهي علّة الإعراب عندهم .(ابن كمال باشا 2002 : 238 ، 239)

وأما الفعل المضارعُ فمعربٌ لأنّه أشبه الاسم في الإبهام لاحتماله الحال والاستقبال والاختصاص إذ يدخل عليه ما يُخَصِّصُه لأحدهما فأُعْرِب (أبو حيّان 1998 :834) ، ويبنى في حالتين ، مع وجود

الخلاف فيهما ، لذا يمكن عدّهما من التقارب .

فإذا اتصلت بالمضارع نونُ الإناث اتصالا مباشرا ، فعند الجمهور أنّه مبنيّ (ابن يعيش 1996 : 215/4)، وذهب قسم من النحاة أنَّه معرب (أبو حيّان 1998 : 674)، منهم السهيليُّ ، إذ يرى أنَّ أحرف المضارعة هي علّة إعرابه ولا يزول إلاّ بزوالها (السهيلي 1992 : 86 ، 87) ، ومن تقارب نوع البناء وكونه دليلا على البناء هو بناءُ المضارعِ مع نون الإناث على السكون مثل (تفعلْنَ) ، قال أبو علي الفارسيّ : ((بل بناؤها في (تفعلْنَ) أجدرُ لبناءِ (فَعَلْنَ) ، وإتباعه إيّاه)) (الفارسي ، التعليقة 1990 : 42/1) ، وكذلك إن اتصلت به نونا التوكيد فهو مبنيٌّ لأنّه ابتعد عن مشابهته للأسماء فعاد إلى أصله الذي هو البناء (ابن يعيش 1996 : 216/4) ، وهذا من التقارب الذي ينقل من حال إلى حال ، فعندما قاربَ الأسماءَ أُعرب وعندما ضَعُفَ عاد إلى بنائه ، ورأينا أنَّ السهيليَّ يرى بقائه على إعرابه لبقاء موجب الإعراب.

ومن التقارب مع أشكال الإعراب تغيّر علامة البناء للكلمة الواحدة ، نجد ذلك في الفعل الماضي واضحًا ، فهو مبنيٌّ على الفتح ، ويبنى على السكون إذا اتصلت به قسم من الضمائر ، أو الضم إذا اتصل به واو الجماعة ، وهذا مع كونِهِ تأثّرٌ صوتيٌّ لكنه تقارب شكليٌّ ، حتى أنَّه أُثير موضوعُ بحثِها ضمن البناء العارض .(علّوش 1997 : 207)

المطلب الخامس :التقارب في أثر العمل النحويّ في تغيّر علامات الإعراب وعلامات البناء ودلالاتها :

الإعراب علامةٌ للمعاني والوظائف النحويّة من الفاعلية والمفعولية وغيرها بطريقة مختصرة ، ونتيجة من نتائج ارتباط الكلمات في علاقاتها السياقيّة وتأثر بعضها ببعض ، وميدانُ عمله التراكيب والجمل (ابن أبي الربيع 1998: 172/1) (عبد الغني 1990 :141 ، 142) ، والتغيرّ الإعرابي حادث بالعامل .(الجزولي 1988 :7)

والأصلُ في نظريّة العامل أنَّ المعربَ من الأسماء هو الذي تتأثّر حركةُ آخِرِهِ لفظا أو تقديرا بتغيّر العواملِ الداخلةِ عليه ، وهذا التأثّر له علاقةٌ بتغيّر وظيفة الاسم ، وهو على نوعين : متأثّرٌ تأثّرًا تامّا وهذا يدخل مع الإعراب تنوين التمكّن ، ويسمّونه المتمكن الأمكن ، مثل : (نهرٌ ، نهرًا ، نهرٍ) ، وسمّي بذلك لِرسوخِ تمكّنه من الاسميّة وبُعدِه عن شبه الحرف ،فهو أتمّ تمكنًا في الإعراب من غيره .(ابن يعيش 1996 : 164/1 ، 165)

والآخر : متأثّرٌ تأثّرًا ناقصًا بدون تنوين ، فيقتصر على وجهينِ بدلَ الثلاثة ، ويسمّونه المتمكن غير الأمكن ، مثل : (إبراهيمُ ، إبراهيمَ ، إبراهيمَ) ، وهو الممنوع من الصرف ، أيْ ؛ ممنوعٌ من أن يجري على جميع خصائص أصوله ، وسبب ذلك شبهه من الفعل من وجهين : فلا يدخله الجرُّ ولا التنوينُ (ابن يعيش 1996 : 165/1) ، وهناك من يَعُدُّ الفتحةَ بناءً في الممنوع من الصرف في حالة

الجرّ. (ابن يعيش 1996 : 166/1) (علّوش 1997 :171)

وفي الأفعال ، اختصّ الفعلُ المضارعُ بدخولِ العوامل عليه ، وتأثّره بها وتغيّر دلالاته ، ولو نظرنا إلى الإعراب في الفعل المضارع مثلا نجد دورَه في بيان المعاني يختلف عن حالِ الأسماء ، فالاسم يكون فاعلا ومفعولا ومضافًا إليه والعلامات تدلّ على ذلك ، لكن أين المعاني التي تختلف في المضارع باختلاف إعرابه ؟ ، نعم توجد دلالاتٌ لإعرابه لكن أنماطها تختلف عن أنماط معاني الإعراب في الأسماء ، فَلِلإعرابِ دورٌ في فتح أحوالٍ جديدةٍ في الفعل المضارع ، فقد وَسَّعَ الإعرابُ أبوابَ استعمالاته بمجالاتٍ إذ أتاحَ له التنقّل في المعاني بطريقة الإعراب ، مثال ذلك :

. لا يسافرُ زيدٌ غدًا
. لا يسافرْ زيدٌ غدًا
. لن يسافرَ زيدٌ
. لم يسافرْ زيدٌ

ففي الجمل الأربعة الفعل المضارع معربٌ ، لكنَّ تنوّع الإعراب فتح له أبوابًا دالَّةً على معانٍ متغيّرة ، ولو بقي على حالةٍ واحدةٍ لما ميّزنا بين (لا) النافية الخبريّة غير العاملة وبين (لا) الناهية الجازمة العاملة ، وكذلك نواصبه التي تعمل في توجيه زمنه إلى المستقبل بعكس أدوات النفي التي تنفي حدوثه فيما مضى ، وينتفعُ المضارعُ من معنى الأداة عند إثبات الشّكل مثلما رأينا في : (لا يسافرْ زيدٌ غدًا) و (لم يسافرْ زيدٌ) ، فالعربيّة لم تعتمد على الإعرابِ كلّيا في تحقيق دلالاتها ، وهذه الفوائد كان الإعرابُ محورَها الشكليَّ .

وأمّا المبنيُّ من الأسماء فقد يأتي منه ما يقاربُ المعرب في حالةٍ من حالاتهِ الإعرابيّة والوظيفيّة مثل : (سيبويهِ) إن قصدنا التنكير و (حذامِ) على لغة الحجاز مع التنكير ، ففي هاتين الحالتين نجد التطابق مع المعرب يكون شكلا وتعلّقا في حالة الجرّ ، مع الفارق في المفهوم ، ففي قولنا : مررتُ بزيدٍ وسيبويهٍ وحذامٍ ، يتطابق شكل الإعراب والبناء وأمّا التعلّق فالمعرب تعلَّقَ مجرورًا ، والمبنيّانِ تعلّقا بواسطة المحل ، فعلى هذا استعملت العربيّة التقارب والتغاير الدقيق ، فهي تُقارب وتأتي بخيط التمييز بين المتقاربات ، ففي هذا الموضع توقّف الشكلُ عن بيانِ التمايز ، ولولا وجودُ مفهوم البناء لانعدم التمييز .

ومن التقارب أيضا قولنا : مررت بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر ، فهذا تغيّرٌ في البناء يرافقه تغيّر في الدلالة ،فالأوّل يدلّ على معيّن ، والمنونُ بتنوينِ التنكيرِ يدلُّ على عامٍّ (اللبدي 1985 : 231) ، فهذا يقاربها من المعرب في نحو : مصرَ ومصرًا .

ومن التقارب حركة المنادى المفرد المعرفة ، نحو : يا زيدُ ، أو النكرة المقصودة ، نحو : يا رجلُ ، فهذان اسمان معربانِ دخلا تحت قانونِ البناء لحاجة توظيفهما بصيغةٍ خاصّة ، ويمكن أن

نسمّيَ مثل هذا بـ(مناورات اللغة) ، فالتفكير المتقدّم هو الذي يطوّر ويثري الاستعمال ، فهنا تم تحويلُ الاسم المعرب إلى مبنيّ للحصولِ على شكلٍ جديدٍ بمعنى جديد ، ومثل ذلك اسم لا النافية للجنس ، مثل : لا جُناحَ عليكَ ، وقد تقدّم تفصيلُ القول فيها .

ومن التقارب في هذا الباب حركةُ الحكاية ، فحكى سيبويه عن بعض العرب قولهم : (دعنا مِنْ تمرتانِ) حكايةَ جوابٍ لقول : ما عنده تمرتانِ (سيبويه 2006 : 413/2) ، فالشكل أصله الإعراب لكنَّه تحوّل إلى مفهوم البناء ، فشكلُ البناء يدلُّ على نوعِ دلالةٍ ، لأنَّ الحكايةَ ضَرْبٌ من التغيير لمقتضى الدلالة وليس لمقتضى العامل (ابن يعيش 1996 : 424/2) ، وفي قول : من زيدٍ ؟ جوابا لمن قال : سلّمتُ على زيدٍ ، فهذا يؤتى به لإزالة التوهّم أن يكون الثاني غير الأوّل ، والقياس أن يكون تابعًا للعامل .(ابن يعيش 1996 : 424/2)

ومن التقارب بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنونَي التوكيد وبنون النسوة اتصالا مباشَرا، فهو معربٌ ، ثمّ تصوّروا فيه البناء في هاتين الحالتين .

ولو سألنا جدلا لماذا لم يُستعمل المضارع معربًا في جميع أحواله ؟ مثال ذلك :

في قولنا :

. يكتبُ زيدٌ

. لم يكتبْ

. تكتبُ الطالباتُ / يكتبْنَ ، لو قيل : يكتُبُنَ ، (ففي هذا ثقل)

. لم يكتبْنَ / يشابه : لم يكتبْ (ففي هذا يحتمل تصور الإعراب)

ولا نكرّر سببَ البناء ، لكنْ نَلْحَظُ هنا تطابقَ شَكْلِ الإعرابِ والبناءِ ودلالتهما ، إذن ؛ هناك مواضع يؤدّي التغيير فيها إلى التقارب ، ولذا نجد النحاةَ يعاملونها بحسب التصوّر .

ومن ملازماتِ العمل النّحوّي في البناء كسر الباء الجارّة ، فاستعملوا الفتح للحروف الأحاديّة غير العاملة ، وكسروا الباء لأنّها مختصّة تعمل الجرّ فاتخذوا لها حركةً تناسبُ عملها وتتميّز بها عن الحروفِ غير العاملة .(الشنتمري 1999 : 183/1)

ومن التقارب في البناء حركة لام التوكيد ولام الجرّ ، فالأصل أنّهما مبنيّتانِ على الفتح ؛ لكنّهم بَنَوا لام الجرّ مع الاسم الظاهر على الكسر ليفرّقوا بينها وبين لام التوكيد ، وأعادوها إلى أصلها مع الضمير لزوال اللبس في تلك الحال .(الشنتمري 1999 :183/1)

المطلب السادس : التقاربُ بين الشّكل والمضمون في الإعراب والبناء :

أوّلا : في الإعراب :

الأصلُ في الاستعمال اللغوي أن تدلَّ الأشكالُ المعلومةُ على مضامينَ معلومة ، فالفاعلُ يأخذُ الاسميّة مع الرّفع للقيام بوظيفةِ الفاعليّة مع علامة الفاعل ، وكذلك في النّصب والجرِّ يدلّانِ على مضامينَ معيّنةٍ ، وهناك مواضع تُرصدُ في النّحو العربيّ مثل : نصب الخبر في كان وأخواتها ،

والأصلُ أن يكون الخبرُ مرفوعًا ، والنصب على نزع الخافض ، والأصل أن يكون مجرورًا ، وجرُّ المبتدأ والفاعل ، والأصل أن يكونا مرفوعينِ ، ففي مثل هذه الأحوال ينبغي أن ننظرَ إلى محطّات التقارب التي أدّت إلى هذا التغيير ، ومدى ملائمتها لذلك ، ويحاول هذا المبحث الوقوفَ على العلاقات بين الشكل والمضمون فيها .

1. التقاربُ بين نوعِ الإعرابِ الأصليّ والمعرَبِ :

يذهب أصحابُ التعليل النّحويّ إلى أنّ توزيع علامات الإعراب بأنماطها المعروفة على الكلمات لم يكن عبثيّا ، وإنّما روعيت فيه قضيّتان : مناسبة المعنى ومناسبة اللفظ ، فانتخبوا للعُمَدِ أقوى الحركات وهي الضمّة ، وللفضلات أخفّها وهي الفتحة ، وَلِما توسَّطَ الكسرة (ابن مالك ، شرح التسهيل 1990 : 298/1) ، فالعُمَد هي الأقوى وتتحمّل الحركة الأقوى ، قال ابن جنّي : ((فأعربوه بأثقلِ الحركات وهي الضمّة)) (ابن جنّي ، الخصائص 1957: 55/1) ، ومن ذلك الفاعل في العُمَد ؛ فأعطي الضمّة لأنّه لا يكون للفعل إلا فاعلٌ واحدٌ ، والمفعول في الفضلات أعطي الفتحة لأنّه يكثُر استعماله عندهم .(ابن مضاء 1947 : 151) (عفيفي 1996: 243)

ومن جهة اللفظ ؛ فإنَّ العُمَد عادةً تكون أقلَّ من الفضلات والمتعلّقات ، فاستعمل الثقيلُ للقليلِ ، والخفيفُ للكثيرِ، ومحصّلة هذا إيجادُ توازنٍ في كلامهم فأعطي الأقلُ الأقوى ، والأخفُّ الأقلَّ قوّةً ، فعند الاستعمال يحصل التوازنُ بين الكلام فيعادلُ القويُّ القليلُ الكثيرَ الخفيفَ .(ابن يعيش 1996 : 75/1)

ومن جهة التقارب في الإعراب نلحظُ أنّهم قاربوا بين قوّة العلامة الإعرابيّة مع قوّة المعنى فاستعملوا العلامة الأقوى لتدلّ على المعنى الأقوى ، واستعملوا العلامة الأدنى في القوّة لما يناسبها من القدر .

وأمّا استعمالها بحسب الثّقل والخفّة . على فرضيّة صحّتها . فهو تقارب للتوازن العامّ بين الكلمات .

والفضلات ثقيلة لأنّها جاءت بعد العُمد ولكثرتها فإنَّ الكلامَ يطولُ بها فأعطوها أخفّ الحركات لتخفيف ذلك الثّقل. (عفيفي 1996 : 245)

والفضلات هي ما زاد على ركني الإسناد من المفاعيل بأنواعها ، والحال ، والتمييز والمستثنى ، فناسب الأخفُ الأكثر .(السيوطي 1998 : 21/1)

2. التقارب بين نوع الإعراب الفرعي والمعرَب :

نأخذُ نموذجًا يُلحظُ فيه هذا النوع من التقارب ، وهو التقارب بين علامتي الإعراب في المثنّى وجمع المذكّر السالم ، إذ أُعطي المثنّى الرّفع بالألف والنّصب والجرّ بالياء، وأعطي جمع المذكّر السالم الرّفع بالواو والنّصبَ والجرّ بالياء .

فاشتركا في حالتي النّصب والجرّ ، وأعطي المثنّى الأقلّ الألفَ للرفع مع أنّه الأخفّ ، وأعطي جمعُ المذكّر السالم الأكثر الواوَ مع أنّه أثقل ، وهنا وقف أهلُ التعليل من النّحاة والباحثون يحاولون

إيجادَ المناسبة لذلك ، فهذا عكس ما حدث في الحركات الأصليّة .

لقد اجتهد قسمٌ من النحاة في تعليل ذلك ، وعلّة ذلك حقيقتها التقارب من أكثر من جهة ، فجُمع النّصب مع الجرّ لأنَّ النّصب أقربُ إلى الجرّ ، ولذا اجتمعا في الممنوع من الصّرف المثنى والجمع في ذلك لتقاربهما عمومًا .(عفيفي 1996 :256)

ولا يفرّق بينهما إلاّ بواسطة العامل والتابع (ابن مالك ، شرح عمدة الحافظ 1977 :136) ، فمن الأدلّة على تقاربهما ما حُمل على المثنى ويراد به الجمع قول الله تعالى : ((ثُمَّ ارْجِعِ البَصَرَ كَرَّتينِ)) [المُلك 4] أي : كرّاتٍ ، كرّةً بعدَ كرّة ، وما حُمِل على الجمع ويراد به التثنية قوله تعالى ((فقدْ صَغَتْ قُلُوبُكما)) [التحريم 4] . (ابن مالك، شرح عمدة الحافظ 1977 :125)

وأُعطي المثنّى الرّفعَ بالألِف ؛ لأنّهم ألزموا فتحَ ما قبل حرف التثنية فيه ، فثبتت الفتحة مع الياء ، وفي الرّفع فالذي يناسب الفتحةَ الألفُ وليس الواو ، فهذا موضع تقاربٍ صوتيٍّ يتناسب مع هذا النّوع من الإعراب. (الزجّاجي 1979 :128)(عفيفي1996 : 257)

3. التقارب بين الإعراب المتغيّر عن الأصل ومضمونه :

إنَّ المضامين المعنويّة هي المقصودة في اللغة وإنْ تغيّرت أشكالها ، لذا عندما يأتي طارئٌ يغيّر الشّكلَ مثل دخول (كان) فتنصب الخبر في قولنا : (كان الجوُّ صحوًا)، فأصل الجملة هو : (الجوُّ صحوٌ) ، ولمراعاةِ التقارب في المعنى اطلقوا على الخبر (صحوًا) مصطلحَ (خبر كان) لكي يبقى يحمل الخبريّة من جهة المعنى، وعلّلوا نصبه أنّه شبيهٌ بالمفعول لمراعاةِ الفعليّة الناقصة في الفعل (كان) ، فهذا من التقريب بين الشّكل والمضمون ، فالإعرابُ يحاولُ جاهدًا خدمةَ المعاني التي يحملها التركيبُ ، وقد يكون هذا التغيّر طارئًا فيراعى فيه ذلك من جهتي الشكل والمضمون .(شرف الدين 1984 :106، 107)

ولحظ النحاة تقاربًا بين النصبِ والجرّ ، ولذا فلا تأتي المنصوباتُ ولا المجروراتُ عُمَدًا في العربيّة (شرف الدين 1984 :110) ، وتقاربت مواضعُ دراستها في كتب النّحو .

ومن التقارب بين النّصب والجرّ ما نجده في المنصوب على نزع الخافض ، فهذا ليس مفعولا خالصا ، بل هو بين المفعول المنصوب وبين المجرور بحرف الجرّ ، لذا جاءت تسميتُه مناسبةً للتقارب بين الشكلين ، وهذا من محاسن اللغة العربيّة التي تجد حلولاً مناسبة للاتّساع في تطوير أنظمتها النحويّة .(شرف الدين 1984 : 119، 120)

ثانيًا : في البناء :

يُلحظُ التقاربُ بين الشّكلِ والمضمونِ في البناء من جهتينِ ؛

الأولى : جهة شكلِ المبنيّ وأثره في بنائه : نجد هذا في بناءِ الحروفِ والأسماءِ التي بُنيت لشبهها الوضعيّ بالحروف وما دلّت على معنًى في غيرها مثل : (مَن و كم) ، فالمشهورُ عند النّحاة أنّ شكلَ الحروفِ أصالةً ما كان على حرفٍ واحدٍ أو حرفينِ لأنَّ الحرفَ يؤتى به لمعنًى في غيره فهو كجزءٍ لما

دلَّ على معنًى فيه ، وما بُني من الأسماءِ مشابهًا لها في الوضع فهو ما كان موضوعًا على حرفٍ واحدٍ أو حرفينِ (ابن مالك ، شرح الكافية 1972 : 218/1) ، فهذا تقاربٌ في سببِ البناء الشّكليّ ، ومن تقارب المضمون أنّها نزلت منزلةَ الحروف ((لأنّها لزمت موضعًا واحدًا كما لزمت الحروفُ موضعًا واحدًا ... والاسم متى وقع معرفةً لا يجوز تنكيرُه أو نكرةً لا يجوز تعريفُه لم يكن إلّا مبنيًا)) (الفارسي ، التعليقة 1990 : 91/3)، وبما أنَّ المشهورَ في تعريف الحرف أنّه كلمةٌ تدلّ على معنًى في غيرها (المرادي 1992 :20) ، وأنّ أكثرَ الأسماء تدلّ على معنًى في نفسها وليس في غيرها ، فإنَّه يوجدُ قسمٌ من الأسماء المبنيّة تدلّ على معنًى في ذاتها وفي غيرها مثل : أسماء الاستفهام والشّرط ، فعندما تقول : (مَن القادمُ ؟) فاسم الاستفهام (مَن) دلَّ على ذاتٍ مع الاستفهامِ لتضمّنه معنى حرف الاستفهام (المرادي 1992 :21) ، فهذا تقاربٌ في الشّكلِ والمضمون .

والجهةُ الأخرى : بين نوعِ علامةِ البناء ومضمون المبنيّ :

تكرّر أنَّ الأصلَ في البناء أن يكون على السكون ، وما كان من حركةٍ فهو لعارضِ التقاءِ الساكنين ، وكلُّ ذلك لا يؤدّي مضمونًا ، لكن ما وُجد في فروعِ المبنياتِ أوسعُ من ذلك ، فنجدُ علاماتٍ للبناءِ تدلُّ على مضامين مع أشكالٍ معيّنة ، فممّا استُعمل فيه نوعٌ من البناءِ دلالةً على مضمونه : (كتبتُ ، كتبتَ ، كتبتِ) و (أكرمتُكَ ، أكرمتُكِ) فالبناءُ هنا دلّ على مضمون ، ونوعُه ناسبَ مضمونَه ، فالضمُّ للمتكلّم ، وهو أخّص من المخاطَب ، والفتحُ للمخاطب المذكّر المفرد فروعي فيه التذكير ، والكسرُ للتأنيث وهو من جنس ياء المخاطبة ، ومثلُ هذا موجود في الضمير المنفصل (أنتَ ، أنتِ) .

ومن البناء الدّال على مضمونه ما نجده في بناءِ (حيثُ) ، فهي ممّا يضافُ إلى الجملةِ وهي مبنيّة على الضّمّ ، وخصّصت بذلك البناءِ لكثرة استعمالها فشبّهوها بالظروفِ المضافة التي انقطعت عن الإضافة ، قال الأعلم الشنتمري : ((وأمّا من ضمَّ (حيثُ) فإنّما ضمّها لمّا كانت مستحقّة للإضافة ومُنِعتْها كما فُعِلَ بـ (قبلُ) و(بَعدُ))) (الشنتمري 1999 :175/1) (الخبّاز 2007 :69) ، فهذا النوع من البناء له دلالة مع الإضافة ، فأخذت (حيثُ) شكلَ ما أضيفَ من الظروف المعربة وانقطع لفظًا دون معنى .

وأعطَوا الضّمَّ لـ (قبلُ) و(بعدُ) لأنّهما عند إضافتهما لفظًا أخذا حركتي النصب والجرَّ ، فعند قطعهما بقيت الضّمّة فبنَوا على شكلها ، وكذلك لَمّا حُذِف المضاف إليه عوضوهما بأقوى الحركات ، فتضمّن بناؤها الضمّة. (الشّنتمري 1999: 178/1)

وهذا يُعدُّ جبرًا للوهن اللاحق بحذف المضافِ إليه (الخبّاز 2007 :70) ، ومن النكت أنَّ بناء هذا النوع لم يكن بالسكون مع أنَّ ما قبله متحرّكا ليدّل أنّه كان متمكّنًا في موضعٍ آخر .(الفارسي ، التعليقة 1990 :20/1)

وبنيت (قَطْ) على السكون لتضمّنها فعلَ الأمر من أوّل أحوالها ، فقولهم : قطْكَ درهمانِ ، بمعنى : ليكْفكَ درهمانِ ، أو اكتفْ بدرهمينِ (الشنتمري 1999: 179/1، 180)

الخاتمة والنتائج :

1. التعريفات المشهورة للإعراب والبناء تحتاج إلى استثناءات لوجودِ التقاربِ فيها ، ويلزم تطوير الاصطلاح عند الدراسات العميقة .
2. مقترحنا أن يكون التدرج في الإعرابِ والبناء عند المتخصّصين : معربٌ متمكّن أمكن / معربٌ متمكن غيرُ أمكن (ممنوع من الصرف) / مبنيٌّ لعارضٍ قريبٌ من المعرب / مبنيٌّ لعلّة / مبنيٌّ أصالة .
3. أشكالُ الإعرابِ والبناءِ تصلح إلى حدٍّ ما للتمييز بينهما ، ووجود التقارب واضحٌ ، وعلى دارسِ النّحوِ أن يتعرّف على مدى التقاربِ بينهما لِيُتْقِنَ استعمالهما وغاياتهما .
4. وجودُ أنواعِ الإعراب يُعَدُّ من الحلولِ الناجحة لتوسعة مدى المعربات ، ومع ذلك يوجد فيها ما يقاربُ البناء ، ووسّعت العربيّةُ نظام التقارب فيها بشكل كبير ، فأدخلت فروعَ المعرَبِ في المبنيات والعكس ، وانتفعت من ذلك بزيادة أنواعِها .
5. التقارب في الأفعال موجود بنمطٍ يختلفُ عن النمط الموجود في الأسماء، وأفادت العربيّةُ منه في توسعةِ رقعة الاستعمالات معتمدةً على عنصر الإعراب ودلالة العامل .
6. أثرُ العاملِ عنصرٌ رئيسٌ لتغيير الدلالات في المعمولات ، لكن وجود التقارب مع المبنياتِ في حالاتٍ منها يحتّمُ علينا أن نرصدها ونميّزها ، وكذلك ظهورُ التغيير الدلالي على علاماتِ بعض المبنيات تُحدِثُ المفهوم نفسَه .

هذا ما يسّره اللهُ (سبحانهُ وتعالى) ، والشكرُ له دائمًا وأبدًا ، ونسأله العفوَ عمّا حدث من التقصيرِ والخطأ ، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

References:

1. Irtishaf Al-Tharb Min Lisan Al-Arab, Muhammad bin Yusuf bin Ali, Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH), Investigation: Dr. Ragab Othman Muhammad, Cairo: Al-Khanji Library, 1st ed,, 1418 AH - 1998 AD.
2. Asrar Al-Arabiya, Abdul Rahman bin Abi Al-Wafa, Abu Al-Barakat Al-Anbari Al-Nahawi (d. 577 AH), Investigation: Dr. Muhammad Radi Muhammad and Wael Mahmoud Saad, Kuwait: Al-Waey Al-Islamy, 1436 AH - 2016 AD.
3. Asrar Al-Nahuw, Ahmed bin Suleiman bin Kamal Pasha, Shams Al-Din (d. 940 AH), Investigation: Dr. Ahmed Hassan Hamid, Nablus: Dar Al-Fikr, 2nd ed., 1422 AH - 2002 AD.
4. Al-Usool fi Al-Nahuw, Muhammad bin Sahl, Abu Bakr Al-Sarraj (d. 316 AH), Investigation: Dr. Abdul Hussein Al-Fatli, , Beirut: Al-Risala Foundation, 3rd ed., 1417 AH - 1996 AD.
5. Al-Iirab wa Al-Binaa (A study in the theory of Arabic grammar), Dr. Jamil Alloush, Beirut: University Institute for Studies and Publishing, , 1st edition, 1417 AH - 1997 AD.
6. Syntax and Structure between form and proportion (An interpretive study), d. Mahmoud Abd al-Salam Sharaf al-Din, Cairo Morgan Publishing House, , 1st ed., 1404 AH - 1984 AD.
7. Equity in matters of disagreement between the two grammarians: the Basrans and the Kufis, Kamal al-Din Abd al-Rahman bin Muhammad, Abu al-Barakat al-Anbari (d. 577 AH), investigation: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Tala'i, Cairo, ed., 2005 AD.
8. Clarification in the ills of grammar, Abd al-Rahman bin Ishaq, Abu al-Qasim al-Zajaji (d. 337 AH), investigation: Dr. Mazen Mubarak, Dar Al-Nafees, Beirut, 3rd ed., 1399 AH - 1979 AD.
9. Al-Basit fi Sharh Jamal al-Zajaji, Obaidullah bin Ahmad bin Obaidullah, Ibn Abi al-Rabee' (d. 688 AH), investigation: Dr. Ayad bin Eid Al-Thubaiti, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, 1st edition, 1407 AH - 1986 AD.
10. Facilitating Benefits and Complementing the Objectives, Muhammad bin Abdullah bin Malik, Jamal al-Din al-Andalusi (d. 672 AH), investigation: Muhammad Kamel Barakat, Dar al-Kitab al-Arabi, United Arab Republic, ed., 1387 AH - 1967 AD.
11. The commentary on the book of Sibawayh, Al-Hassan bin Ahmed bin Abdul-Ghaffar, Abu Ali Al-Farsi (d. 377 AH), investigation: Dr. Awad bin Hamad Al-Qawzi, Al-Amana Press, Cairo, 1st edition, 1410 AH - 1990 AD.
12. Direction of Luma (Explanation of the Book of Luma by Ibn Jinni), Ahmed bin Al-Hussein bin Al-Khabbaz (d. 639 AH), investigation: Dr. Fayez Zaki Muhammad, Dar al-Salam, Cairo, 2nd edition, 1428 AH - 2007 AD.
13. The Collection of Arab Studies, Sheikh Mustafa Al-Ghalayini (d. 1944 AD), Dar Revival of Arab Heritage, Beirut, 1st edition.
14. Al-Jana Al-Dani fi huroof Al-Maany, Al-Hassan bin Qasim Al-Muradi (749 AH), investigation: Dr. Fakhr al-Din Qabawah and Professor Muhammad Nadim Fadel, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1413 AH - 1992 AD.
15. Al-Khudari's footnote on Ibn Aqil's commentary on Alfiya bin Malik, Muhammad bin Mustafa Al-Khudari (d. 1287 AH), meant by: Youssef Sheikh Muhammad Al-Baqa'i, Dar Al-Fikr, Beirut, 1st edition, 1424 AH - 2003 AD.
16. Al-Khasaes, Othman bin Jinni, Abu Al-Fath (d. 392 AH), investigation: Muhammad Ali Al-Najjar, Egyptian Book House, 1376 AH - 1957 AD.
17. The role of morphological structures in describing the grammatical rule and its

foundations, Latifa Ibrahim Al-Najjar, Dar Al-Bashir, Amman, 1st edition, 1414 AH - 1994 AD.
18. Diwan al-Nabigha al-Dhubiyani, investigation: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Ma'arif, Cairo, 2nd edition.
19. The response to the grammarians, Ahmad bin Abd al-Rahman, Ibn Mudha' al-Qurtubi (d. 592 AH), investigation: d. Shawqi Dhaif, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1st edition, 1366 AH - 1947 AD.
20. The secret of parsing, Othman bin Jinni, Abu Al-Fath (d. 392 AH), investigation: Muhammad Hassan Muhammad, and Ahmed Rushdi Shehata, Dar Al-Kutub Al-Alamiyyah, Beirut, 1st edition, 1421 AH - 2000 AD.
21. Explanation of Ibn Aqil on Alfiya bin Malik, Abdullah bin Aqeel, Bahaa al-Din al-Aqili (d. 769 AH), investigation: Muhammad Muhiy al-Din Abd al-Hamid (d. 1392 AH / 1972 AD), Dar Al-Tala'i, Cairo, 2004 AD.
22. Explanation of Facilitation by Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah bin Malik, Jamal al-Din al-Andalusi (d. 672 AH), investigation: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed and Dr. Muhammad Badawi al-Makhtoon, Dar Hajar, Egypt, 1st edition, 1410 AH - 1990 AD.
23. Explanation of the statement on the explanation, Khaled bin Abdullah Al-Azhari (d. 905 AH), investigation by Muhammad Basil Oyoun Al-Soud, Dar Al-Kutub Al-Alamiyyah, Beirut, 1st edition, 1421 AH - 2000 AD.
24. Explanation of Jamal Al-Zajaji, Ali bin Moamen bin Asfour, Abu Al-Hassan Al-Ishbili (d. 669 AH), meant by: Fawaz Al-Shaar, and presented to him by: Dr. Emile Badie Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Alamiyyah, Beirut, 1st edition, 1419 AH - 1998 AD
25. Explanation of Al-Radi on Al-Kafiyyah, Muhammad bin Al-Hassan, Radi Al-Din Al-Astrabadi (d. 686 AH), meaning: Youssef Hassan Omar, Garyounis University Publications, Benghazi, 2nd edition, 1996 AD.
26. Explanation of Umdat al-Hafiz wa Uddah al-Lafiz, Muhammad bin Abdullah bin Malik, Jamal al-Din al-Andalusi (d. 672 AH), investigation: Adnan Abd al-Rahman al-Douri, Al-Ani Press, Baghdad, Dt, 1397 AH - 1977 AD.
27. Sharh Al-Kafiya Al-Shafiya, Muhammad bin Abdullah bin Malik, Jamal al-Din al-Andalusi (d. 672 AH), investigation: Dr. Abdel Moneim Ahmed Haredi, Dar Al-Ma'moun for Heritage, 1st edition, 1402-1982 AD.
28. Explanation of Sibawayh's book, Al-Hassan bin Abdullah bin Al-Marzban, Abu Saeed Al-Sirafi (d. 368 AH), investigation: Ahmed Hassan Mahdali and Ali Sayed Ali, Dar Al-Kutub Al-Alamiyyah, Beirut, 1st edition, 1429 AH - 2008 AD.
29. Explanation of Sibawayh's book, Al-Hassan bin Abdullah bin Al-Marzban, Abu Saeed Al-Sirafi (d. 368 AH), investigation: Dr. Ramadan Abdel-Tawab, and Dr. Mahmoud Fahmy Hegazy, and d. Mohamed Hashem Abdel Dayem, The Egyptian General Book Organization, 1986 AD.
30. Sharh Al-Mufasal, Ba'ish bin Ali bin Ya'ish, Abu al-Baqa' Muwaffaq al-Din al-Mawsili (d. 643 AH), on behalf of: Dr. Emile Badie Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Alamiyyah, Beirut, 1st edition, 1422 AH - 2001 AD.
31. The phenomenon of mitigation in Arabic grammar, d. Ahmed Afifi, The Egyptian Lebanese House, 1st edition, 1417 AH - 1996 AD.
32. The Book of Sibawayh, Amr bin Othman bin Qanbar, Abu Bishr Sibawayh (d. 180 AH), investigation: Abd al-Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 1427 AH - 2006 AD.
33. Lisan Al-Arab, Muhammad bin Makram bin Ali, Ibn Manzoor (d. 711 AH), Dar Revival of Arab Heritage, 3rd ed.
34. Luminousness in Arabic, Othman bin Jinni, Abu Al-Fath (d. 393 AH), investigation: Dr. Samih or Mughali, Dar Majdalawi, Amman, 1988
35. Al-Murtajil fi Sharh Al-Jumal, Abdullah bin Ahmad bin, Abu Muhammad al-

Khashab (d. 567 AH), investigation: Ali Haidar, the Academy of the Arabic Language, Damascus, 1392 AH - 1972 AD.
36. Military issues in Arabic grammar, Al-Hassan bin Ahmed bin Abdul-Ghaffar, Abu Ali Al-Farsi (d. 377 AH), investigation: Dr. Ali Jaber Al Mansouri, House of Culture, Amman, Jordan, 2002 AD.
37. The grammatical term (analytical critical study), d. Ahmed Abd al-Azim Abd al-Ghani, House of Culture, Cairo, 1410 AH - 1990 AD.
38. The Meanings of the Qur'an, Yahya bin Ziyad, Abu Zakaria Al-Farra (died 207 AH), World of Books, Lebanon, 3rd edition, 1403 AH - 1983 AD.
39. A dictionary of grammatical and morphological terms, d. Muhammad Samir Najib al-Labadi, Al-Risala Foundation, Beirut, 1st edition, 1405 AH - 1985 AD.
40. Al-Muqaddimah Al-Jazouliyya in Grammar, Issa bin Abdul Aziz, Abu Musa Al-Jazouli (d. 607 AH), investigation: Dr. Shaaban Abd al-Wahhab Muhammad, Umm al-Qura edition, Cairo, 1st edition, 1408 AH - 1988 AD.
41. The Grant of Al-Jalil, fi tahkeek Ibn Aqil, Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, (died 1392 AH / 1972 AD), Dar Al-Tala'i, Cairo, 2004 AD.
42. Nar Al-Qura fi Sharh Jouf Al-Farra (brief), Michael Ibrahim Rahma, The Literary Press, Beirut, 3rd edition, 1904 AD.
43. Results of Thought in Syntax, Abd al-Rahman bin Abdullah, Abu al-Qasim al-Suhaili (581 AH), investigation: Adel Abd al-Mawjud, and Ali Muhammad Awad, Dar al-Kutub al-Alamiyyah, Beirut, 1st edition, 1412 AH - 1992 AD.
44. Nazem Al-Fareed wa hasr Al- Shariad, Muhdhab bin Hassan bin Barakat, Muhdhab al-Din al-Muhalabi (d. 583 AH), investigation: Dr. Abdul Rahman bin Suleiman Al-Othaymeen, Al-Khanji Library, Cairo, 1st edition, 1406 AH - 1986 AD.
45. The jokes in the interpretation of the book of Sibawayh and the explanation of the hidden from its wording and the explanation of its verses and strange ones, Youssef bin Suleiman bin Isa Al-Alam Al-Shantmari (d. 476 AH), investigation: Rashid Belhabib, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, Kingdom of Morocco, 1420 AH - 1999 AD.
46. Hema Al-Hawame' fi sharh jamea al-jawameah, Abd Al-Rahman bin Abi Bakr, Jalal Al-Din Al-Suyuti (d. 911 AH), investigation: Ahmed Shams Al-Din, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, 1st edition, 1418 AH - 1998 AD.
47. Judgments based on the frequent use of fur in the light of his book The Meanings of the Qur'an, Muhammad al-Jabali, a research published on the Internet in An-Najah University Journal for Human Sciences, Palestine, Volume 19 (1), 2005 AD.
48. Al-Wafiyyah Explanation of Al-Kafiya, Muhammad bin Omar Al-Halabi (d. 850 AH), investigation: Muhammad Subhi Khalaf, PhD thesis, Department of Arabic Language, College of Education, University of Tikrit, 1429 AH - 2008 AD.